والبسكوت والشوكلاتة والمربياب . والمشكلة هنا هي ذات شقين ، اولهما ما ذكر سابقا عن المنافسة بين المنتجات الاسرائيلية والمحلية ، فهي غير متكافئة لا من حيث النوعية ولا من حيث كلفة الانتاج . وثانيهما هو عدم وجود سلطة وطنية قادرة على فرض الحد الادنى من الحماية لصالح الصناعات المحلية . بل على العكس من ذلك تماما فان بعض الاجهزة الرسمية مثل دوائر الضريبة والجمارك ، لا تدخر وسعا من اجل مضايقة المؤسسات الصناعية في المناطق المحتلة ، وخاصة تلك التي قد تؤثر على صناعات اسرائيلية مماثلة . والحقيقة الهامة التي يجب ان يستوعبها المهتمون بتنمية المناطق المحتلة بالنسبة لهذا الموضوع هي ان فرص الحد من تدفق المنتجات الاسرائيلية الى اسواق الضفة والقطاع هي محدودة جدا في الوقت الحاضر ، الى ان تتغير المعطيات السياسية في المنطقة . لذلك فان المجال الاهم للمنتجات الصناعية الفلسطينية ، بالاضافة الى ما يمكن تصريفه في الاسواق المحلية ، هو فتح باب التصدير الى البلدان العربية والاسلامية التي تستطيع ان تدرك الابعاد السياسية لدعم اقتصاديات المناطق المحتلة طالما بقيت هذه المناطق تحت الاحتلال .

نستنتج مما سبق ان احد أهم التحديات التي تواجه المهتمين باقتصاديات المناطق المحتلة هو العمل على زيادة حصة الانتاج الوطني من السوق المحلي وذلك بهدف استبدال جزء كبير ومتزايد من حجم واردات المناطق المحتلة من اسرائيل ، والتي تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار في العام . ويحتاج تحقيق هذا الهدف الى سلسلة من الاجراءات اهمها ما يلي : -

- العمل بكل السبل المتاحة على تعميق الالتزام الوطني بالنسبة لاستهلاك السلع المنتجة محليا . ويجب ان تشارك في هذا الجهد جميع المؤسسات الوطنية في البلد مثل الجامعات ومجالس الطلبة والغرف التجارية والجمعيات الخيرية والنوادي ولجان الشبيبة .

- اللجوء الى وسائل الاعلام الخارجية ، وخاصة التلفزيون الاردني ، من اجل الدعاية والترويج للمنتجات الوطنية .

- حث رجال الاعمال على تحسين مستوى نوعية الانتاج وفرض قيود على مراقبة النوعية بحيث لا يسمح للصناعيين العرب الاختباء وراء الشعارات القومية في الوقت الذي ينتجون فيه سلعا من نوعية سيئة او يحاولون فرض اسعار مجحفة .

الامكانيـــات القائمـــة

لقد حاول الباحث دراسة الامكانيات القائمة حاليا في الضفـة الغربيـة وقطاع غـزة في مجال الصناعات الزراعية والغذائية.ونظرا لاهميتها المتميزة فان الباحث سيقتصر هنا على الصناعات المرتكزة على المواد الخام المحلية ، وذلك بالرغم من ان كثيرا من الصناعات الغذائية الرئيسية تستورد معظم موادها الخام من الخارج ، مثل السمنة والمشروبات الغازية والبسكوت والشوكلاته والطحينة .

١ر٥ الصناعـــات القائمة عـلى منتجات الزيتون

تنتج الضفة الغربية كمية كبيرة نسبيا من الزيتون تزيد في معظم السنين عن ٥٠ الف طن . ويلاحظ بان هناك اتجاها واضحا لزيادة الانتاج في المستقبل سواء بسبب التوسع الملموس في المساحة المزروعة او بسبب الزيادة المتوقعة في الانتاجية . لذلك فمن الطبيعي ان يكون الزيتون هو القاعدة الاساسية لكثير من الصناعات الزراعية في الضفة الغربية . هذا بالاضافة الى ان تطوير طرق تصنيع

الزيتون هو ضرورة قومية من اجل المحافظة على الحد الادنى من الاربحية لهذا الفرع الذي هو اهم فروع الانتاج الزراعي في الضفة الغربية على الاطلاق ، سواء من حيث المساحة المزروعة (حوالي ٤٦٪ من مجمل الارض المزروعة) او من حيث مساهمتـه في الدخل الزراعي (حـوالي ٢٣٪ من الدخل الاجمالي) . وفيما يلي عرضا مختصرا لاوضاع وامكانيات التطوير للصناعات القائمة على الزيتون .

ا ر١ معـاصر الزيتـــون

يوجد في الضفة الغربية ٣٠٨ معصرة منها ٢٤ من الموديلات الاوتوماتيكية الحديثة و٧٣ من الانواع نصف الاوتوماتيكية . وبهذا فان معاصر الزيتون هي اضخم الصناعات الزراعية في الضفة من حيث العدد (٤٢٪ من مجموع المصانع الزراعية والغذائية) ومن حيث حجم رأس المال المستثمر فيها (كلفة المعصرة الحديثة تبلغ حوالي ٨٠ الف دينار ، باستثناء تكاليف البناء والارض) .

لا يوجد نقص ملحوظ في الوقت الحاضر بالنسبة للعدد الاجمالي للمعاصر الموجودة ولكن يوجد سوء توزيع ملحوظ لها ادى الى الاكتظاظ في بعض المناطق ولنقص ملحوظ في مناطق اخرى .

ونظرا لضخامة رأس المال اللازم لمثل هذه المشاريع وللشك المحيط بجدواها الاقتصادية فان الباحث يقترح ان تدرس طلبات دعم المعاصر بعناية فائقة وان لا تعطى اولوية كبيرة الا في الحالات اللاحة . اما المشكلة الهامة الاخرى فيما يتعلق بالمعاصر فهي انخفاض مستوى الخبرة الفنية فيما يتعلق بصيانة المعاصر الحديثة وتشغيلها ، مما يؤدي احيانا لمشاكل هامة تؤثر على سمعة هذا النوع من المعاصر .

ا ر٢ تعبئة زيت الزيتون

يتم تعبئة زيت الزيتون في عبوات تنكية غير مجلفنة (Not galvanized) سعة كل منها حوالي ١٧ كغم . وتتميز هذه الطريقة بسهولة الشحن والتخزين وانخفاض التكاليف ، حيث ان سعر التنكة يبلغ حوالي ٦٠٠ فلس فقط . كما انه لا يوجد مضاعفات سلبية هامة بالنسبة لنوعية التنك المستخدم ، الا اذا تم التخزين في ظروف غير مناسبة . ولكن يلاحظ بان كبر حجم التنك المستخدم في التعبئة وبالتالي ارتفاع ثمنه قد يشكل مشكلة بالنسبة لبعض فئات المستهلكين الذين قد يفضلون التزود بعبوات اصغر وذات كلفة اقل .

الا ان المشكلة الكبرى فيما يتعلق بتعبئة زيت الزيتون هي عدم وجود رقابة ذاتية او رسمية على نوعية الزيت المعبأ بالتنك مما ادى بالضرورة الى حدوث حالات معدودة من الغش بالنوعية وبالتالي الى تدهور ملحوظ في سمعة الزيت الفلسطيني في الخارج . وقد ساعد على ذلك عدم وجود اية علامـات تجارية مميزة على التنك تبين الجهة التي قامت بتعبئته ، وكذلك عدم وجود مختبر معتمد للكشف على نوعية الزيت المصدر .

وانطلاقا من حرصها على المحافظة على سمعة الزيت الفلسطيني وتطوير اسواق جديدة له فقد قامت الجمعيات التعاونية بتأسيس مصنعين لتعبئة الزيت في عبوات تنكية مجلفنة وذات احجام صغيرة في كل من قريتي دير شرف وعين سينيا . وينتظر ان يبدأ العمل في هذين المصنعين في موسم الزيتون القادم (١٩٨٤/١٩٨٥) .

الا ان هنالك مشكلة هامة قد تؤثر على نجاح هذين المصنعين في المستقبل ، الا وهي ارتفاع كلفة العبوات التنكية المستخدمة في التعبئة بشكل يزيد عن كلفة الزيت بنسبة لا تقل عن ١٠٪ عن الزيت